AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/891
S/1998/376
6 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٣٥ من جدول الأعمال
تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

أرفق طي هذا، لنظركم ونظر أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة، رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ واردة من رئيسة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتشير الرئيسة ماكدونالد، في رسالتها، المشكلة التي تواجهها المحكمة نتيجة الزيادة الحادة مؤخرا في عدد الأشخاص المتهمين بجرائم، وفقا للنظام الأساسي للمحكمة، والمحتجزين الآن في وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة في لاهاي. ومن الجدير بالذكر أنه قد قدم طلب مماثل في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بإنشاء دائرة محاكمة ثالثة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا كيما تنظر فيه الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/52/504-S/1997/812) واتخذ المجلس بشأنه قرارا في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (القرار ١١٦٥ (١٩٩٨)).

وتشير الرئيسة ماكدونالد إلى أنه نظرا للسعة الحالية لدائرتي المحاكمة واحتمال نقل مزيد من الأشخاص الذين وجهت إليهم عرائض اتهام وإيداعهم الحجز لدى المحكمة أو لاحتمال تجزئة عدة قضايا، فربما تحتاج المحكمة إلى وقت طويل لإتمام جميع المحاكمات. وذلك يتنافى مع واجب المحكمة بأن توفر محاكمة عادلة وسريعة للمتهمين، بما يحقق ولاية المحكمة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين في يوغوسلافيا السابقة. وتشير الرئيسة ماكدونالد كذلك إلى أن بعض الدول الأعضاء قد عرضت المساعدة بتمويل بناء قاعتي محاكمة إضافيتين. وبالتالي، فإنه بإنشاء دائرة محاكمة ثالثة سيتسنى الانتفاع بجميع قاعات المحاكمة الثلاث انتفاعا كاملا.

ولتلبية الاحتياجات المذكورة آنفا، تطلب الرئيسة ماكدونالد إنشاء دائرة محاكمة ثالثة للمحكمة تتألف من ثلاثة قضاة إضافيين، يضاف إليهم قاض رابع يكلف بالعمل حسب الحاجة إما في إحدى دوائر المحاكمة أو في دائرة الاستئناف. وأكدت الرئيسة على ما يتسم به هذا الطلب من طابع الاستعجال لا سيما وأن دائرة المحاكمة الثالثة ستحتاج الى فترة من الوقت حتى تصبح جائزة للاستخدام تماما.

وقد أرفقت الرئيسة ماكدونالد برسالتها، كما طلب أعضاء مجلس الأمن بعد البيان الذي أدلت به في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، تقريرا أكثر تفصيلا وتقديرا للتكاليف السنوية التي ستتحملها المحكمة نتيجة إنشاء دائرة محاكمة إضافية واستخدام قاعة المحكمة الثالثة استخداما كاملا. وستبلغ هذه التكاليف السنوية وفقا لتقديرات قلم المحكمة ٠٠٠ ١٥٠ ١٤ دولار. ويشير الأمين العام الى أن هذا التقدير غير الرسمي يجب مراجعته من جانب المراقب المالي وأنه يتعين تقديم تقديرات تفصيلية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى اللجنة الخامسة.

إن إنشاء دائرة محاكمة ثالثة وانتخاب أربعة قضاة إضافيين سيقتضيان أن يعدل مجلس الأمن المواد ١١ و ١٢ و ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة. وبعد إجراء هذا التعديل، سيطلب من الجمعية العامة أن توافق على الزيادة ذات الصلة في ميزانية المحكمة. وأخيرا، سيتعين على مجلس الأمن والجمعية العامة انتخاب أربعة قضاة إضافيين وفقا للنظام الأساسي للمحكمة.

وسأكـــون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه عناية أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة إلى هذه الرسالة وما هو مرفق بها من أجل الحصول على موافقتهم على طلب إنشاء دائرة محاكمة إضافية وانتخاب أربعة قضاة إضافيين للمحكمة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة الى الأمين العام
من رئيسة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أتشرف بالإشارة إلى البيان الذي أدليت به أمام مجلس الأمن في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، والذي أعربت فيه عن حاجة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى دائرة محاكمة إضافية تتألف من ثلاثة قضاة وقاض رابع يكلف بالعمل حسب الحاجة إما في إحدى دوائر المحاكمة أو في دائرة الاستئناف. وقد تحدثت معكم أيضا بشأن هذه المسألة أثناء وجودي بالمقر.

وعندما أدليت ببياني أمام مجلس الأمن، طرح عدد من أعضائه أسئلة تتعلق بالجوانب المالية لاقتراح المحكمة الدولية المتعلق بالقضاة الإضافيين، وطلبوا مزيدا من التفاصيل عن الأثر المترتب في ميزانية المحكمة على إنشاء دائرة محاكمة إضافية. ويشرفني أن أقدم إليكم هذا التقرير الذي يتناول تلك المسألة (انظر التذييل).

يحتوي هذا التقرير على بيان مالي مفصل بالاحتياجات من الموظفين والتكاليف بالنسبة للدوائر، ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة، وسيتاح ذلك للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. ومع ذلك، فبالنسبة لطلب تعيين قضاة إضافيين الذي يطلب إلى مجلس الأمن النظر فيه فإنه يستند إلى الحاجة إلى سرعة محاكمة المتهمين المحتجزين والانتفاع التام بمرافق المحاكمة التي ستتاح للمحكمة قريبا.

وتحتجز المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حاليا ٢٥ متهما في وحدة الاحتجاز التابعة لها. ويضمن النظام الأساسي للمحكمة للمتهمين محاكمة عادلة وسريعة. ومع ذلك، فبعض المتهمين محتجزون منذ فترات طويلة من الزمن سواء انتظارا لبدء محاكمتهم أو انتهائها. وحسب عدد الأشخاص المحتجزين حاليا يتعين إجراء ١٢ محاكمة. وإضافة إلى ذلك، هناك ٤٧ شخصا وجهت إليهم علنا عرائض الاتهام وليسوا محتجزين لدى المحكمة؛ فإذا ما أحيلوا جميعا إلى المحكمة فسيكون أمامها ٢١ محاكمة على الأقل يتعين إجراؤها. وهذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار الإمكانية الفعلية لتجزئة الدعاوى بناء على اقتراحات إجراء محاكمات منفصلة، مما سيؤدي، بطبيعة الحال، إلى زيادة أعداد المحاكمات المطلوب إجراؤها زيادة كبيرة.

ولكي يتسنى للمحكمة الدولية أن تضطلع بولايتها، عرض عدد من الدول الأعضاء المساعدة بتمويل بناء مرافق إضافية للمحكمة حتى يتسنى إجراء المحاكمات. وستكون إحدى قاعات المحكمة جاهزة لإجراء المحاكمات في بداية أيار/ مايو ١٩٩٨، وستكون الثانية جاهزة في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٨. ومن الواضح، أن قاعات المحكمة الثلاث لن ينتفع بها انتفاعا تاما إذا كان للمحكمة دائرتان فقط للمحاكمة. وستتيح

إضافة دائرة محاكمة ثالثة للمحكمة إجراء المحاكمات في آن واحد معا. وبدون هذه الإضافة، قد يتعين على بعض المتهمين الذين وضعوا تحت الحجز مؤخرا الانتظار حتى عام ٢٠٠٠ حتى يبدأ النظر في قضاياهم، والمؤكد أنهم سينتظرون الى ذلك التاريخ حتى ينتهي النظر في تلك القضايا.

لقد أنشأ مجلس الأمن المحكمة الدولية من أجل إحلال السلم والأمن الدوليين وصونهما في يوغوسلافيا السابقة. ولكي تضطلع المحكمة بولايتها، كمؤسسة قضائية، لا بد أن تبرهن على أن لديها القدرة والإرادة على أن تكفل للمتهمين محاكمة عادلة وسريعة. والقضاة الإضافيون مطلوبون لهذا الغرض.

وقد قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضا طلبا بتوفير قضاة إضافيين. وقد أحلتم هذا الطلب إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراء بشأنه (الوثيقة A/52/504-S/1997/812 المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وإنني أرجو، مع وافر احترامي، أن تحيلوا رسميا هذه الرسالة والاقتراح المقدم من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى مجلس الأمن على نفس الغرار. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أنني قد أرسلت أيضا نسخة من التقرير إلى رئيس المجلس.

إن هذا الطلب يتسم بطابع الاستعجال. فأولا، كما ذكرت، زاد عدد المتهمين المحتجزين زيادة كبيرة في الشهور القليلة الماضية. وثانيا، هناك حاجة إلى الانتفاع التام بقاعات المحكمة الإضافية التي أمكن توفيرها عن طريق منح مقدمة من الدول الأعضاء. وثالثا، أنه إذا ما نظر في هذا الطلب بعين القبول فسيحتاج الأمر إلى وقت لتنفيذ الإجراءات اللازمة لانتخاب القضاة الإضافيين. لذلك، سأكون ممتنة لكم غاية الامتنان لأي مساعدة تقدمونها للمحكمة الدولية لكفالة نظر مجلس الأمن في هذا الطلب والتقرير دون إبطاء.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات تقديري.

(توقيع) غابرييل كيرك ماكدونالد
الرئيسة

تذييل

تقريـر المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشـأن ضـرورة إنشاء دائرة محاكمة إضافية والانتفاع التام بقاعات المحكمة

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم تأييدا لاقتراح من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإنشاء دائرة إضافية للمحكمة كما جاء في بيان الرئيسة غابرييل كيرك ماكدونالد، أمام مجلس الأمن يوم ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨. وكما ذكرت الرئيسة ماكدونالد، ازدادت كثيرا أنشطة المحكمة في الأشهر الأخيرة.

٢ - فمنذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، ازداد عدد المتهمين الموقوفين قرابة ثلاثة أمثال ما كان عليه، أي من ١٠ إلى ٢٩ شخصا[أ]. وبين منتصف وأواخر عام ١٩٩٧ أدركت عدة دول أعضاء ضرورة تهيئة مساعدة إضافية للمحكمة، نتيجة زيادة عدد المتهمين الذين أحضروا الى لاهاي. ولكي تتمكن المحكمة الدولية بسرعة من أداء المهام المكلفة بها، عرضت هذه الدول الأعضاء مساعدتها بتمويل بناء منشآت إضافية للمحكمة لإجراء المحاكمات فيها[ب]. فقد قدمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مبدئيا التمويل لإنشاء قاعة ثانية للمحكمة، وستكون هذه المنشأة جاهزة لإجراء المحاكمات في بداية أيار/مايو ١٩٩٨. وفي وقت لاحق من العام، عرضت حكومتا هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، مع منحة تكميلية من كندا، المساعدة في مشروع مشترك لبناء منشأة ثالثة وموسعة للمحكمة، تتسع لإجراء محاكمات مشتركة لعدد يصل الى ستة متهمين. وستكون تلك القاعة جاهزة لإجراء المحاكمات في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٣ - وأمام المحكمة حاليا ١٢ محاكمة من المقرر إجراؤها في دائرتي المحاكمة التابعتين للمحكمة[ج]. كما يوجد أيضا ٤٧ شخصا آخرين وجهت إليهم عرائض الاتهام وليسوا تحت الحجز. وإذا نقل جميع هؤلاء

(أ) سحب المدعي عرائض الاتهام ضد ثلاثة متهمين في كانون الأول/ ديسمبر، كما أطلق مؤقتا سراح متهم مشلول حتى موعد محاكمته دون اعتراض من النيابة. وقد أدين شخص آخر وهو بانتظار نقله الى السجن. ويوجد حاليا ٢٥ متهما في وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة.

(ب) اقترحت المحكمة إقامة منشأة جديدة للمحكمة في ميزانيتها لعام ١٩٩٨. ولقي الاقتراح موافقة الجمعية العامة، بيد أن التشييد لن ينتهي قبل أوائل عام ١٩٩٩.

(ج) هناك محاكمة جارية في دائرة محاكمة مكونة من ثلاثة قضاة سمح لهم مجلس الأمن بقراره ١١٢٦ (١٩٩٧) بالاستمرار حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لإنهاء المحاكمة (المدعي العام ضد زنييل ديلاليتش جدرافكو موسيتش، المعروف أيضا بلقب "بافو"، وحازم ديلتش، وايساد لاندزو المعروف أيضا بلقب "زينغا". القضية رقم IT-96-21-T، دائرة المحاكمة الثانية).

المتهمين إلى المحكمة، يحتمل إجراء ٢٣ محاكمة فيها. وهذه الأعداد لا تراعي الاحتمالات الواقعية لتجزئة الدعاوى المشتركة عند طلب إجراء محاكمات منفصلة، مما يزيد بالطبع من عدد الإجراءات المطلوبة زيادة كبيرة. كما أن من المعلوم أنه لا يعرف مجموع عدد عرائض الاتهام السرية سوى مكتب المدعي العام.

٤ - ويضمن النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة محاكمة المتهمين بإنصاف وسرعة. بيد أن بعض المتهمين موقوفون لفترات طويلة في انتظار بدء محاكمتهم، وهناك واحد ظل محتجزا نحو عام وثلاثة أشهر قبل موعد بدء محاكمته. وهناك آخرون محتجزون منذ عامين في انتظار انتهاء محاكمتهم. ونظرا لأنه لا يوجد سوى قاعة واحدة فقط في المحكمة تتقاسمها دوائر المحاكمة ودائرة الاستئناف، تم توزيع الوقت المتاح في قاعة واحدة من المحكمة بين المحاكمات الأربع الجارية، وأيضا على دعاوى الاستئناف. وقد سبب هذا الوضع مشاكل قاسية في توزيع الجداول الزمنية.

٥ - وقد أقر القضاة إدخال تعديلات على لائحة الإجراءات والأدلة للتعجيل بالمحاكمات، ومع ذلك يلزم حتى مع هذه الإجراءات المعجلة إنشاء دائرة محاكمة ثالثة للمحكمة الدولية كأفضل سبيل للتعجيل بمحاكمة المتهمين الموقوفين ومن سيحولون اليها بالتأكيد في المستقبل العاجل.

٦ - وكان مجلس الأمن قد أنشأ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للمساعدة في إحلال السلم والأمن الدوليين وصونهما في يوغوسلافيا السابقة. وخلال أقل من أربع سنوات ونصف، تطورت المحكمة فأصبحت محكمة دولية عاملة كمؤسسة قضائية، وصارت الأولى من نوعها. كما وضعت مدونة دولية للإجراءات الجنائية، وأرست سابقة في تفسير القانون العرفي الدولي الذي يعاقب على أي انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وهذه المحكمة الدولية التي تدين بوجودها لمجلس الأمن، تطالب الآن المجلس بتمكينها من الاضطلاع بولايتها وفقا لمعايير إقامة العدل. فليس من العدالة الحقيقية رؤية الجهد الواسع المبذول لبناء هذه المؤسسة وهو يتعرض للإحباط بسبب النقص في عدد الموظفين في الدوائر، وفي مكتب المدعي العام، وقلم المحكمة.

٧ - وقد طرح عدد من أعضاء مجلس الأمن أسئلة تتعلق بالجوانب المالية للاقتراح، وطلبوا مزيدا من التفاصيل عن أثر إنشاء دائرة محاكمة إضافية في المحكمة على ميزانية المحكمة الدولية. ويبين التقرير المرفق أن الدائرة الإضافية في حد ذاتها ستتطلب مصروفات لا تقل عن ١,٢ مليون دولار سنويا. والجزء الأعظم من هذه الزيادة في الاحتياجات المالية ناشئ مباشرة من الاستخدام الكامل للقاعة الثالثة للمحكمة ومن احتياجات مكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. وتبلغ التكاليف المرتبطة بهذه الزيادات نحو ١٣ مليون دولار سنويا.

ثانيا - الآثار المالية

٨ - يجري حاليا تعزيز قدرة المحكمة الدولية كثيرا على الوفاء بولايتها بإضافة قاعتين جديدتين للمحكمة، بيد أن المحكمة ستحتاج موارد من أجل ما يلزم من موظفين إضافيين ومعدات لأداء نشاطها. وكان مستوى موارد المحكمة لعام ١٩٩٨ موضوعا على أساس أن يستوعب دائرتي محاكمة[د]، وكذلك نفقات التحقيق والادعاء والدعم على أساس عمل قاعتين ووجود ١٨ محتجزا في المتوسط[هـ]. وسيجري النظر في الزيادة في عدد المحتجزين وإتاحة المرافق الثلاثة للمحكمة خلال الفترة الباقية من عام ١٩٩٨ بإجراءات قصيرة الأجل. أما عن عام ١٩٩٩، فستكون هناك حاجة ملحة لاستخدام المنشأة الثالثة المتاحة في المحكمة من أجل سرعة محاكمة المحتجزين الذين سيكونون موقوفين منذ فترة من الزمن. ومطلوب حاليا دائرة محاكمة ثالثة، تتألف من ثلاثة قضاة آخرين، وقاض واحد بالتناوب.

٩ - وقد أعد تحليل للتكاليف المباشرة لإنشاء دائرة محاكمة ثالثة تتألف من أربعة قضاة وخمسة موظفين من المشتغلين بالقانون، واثنين من موظفي السكرتارية، وتبلغ تلك التكاليف ٤٠٠ ١٥٣ ١ دولار لكامل السنة الميلادية.

١٠ - وبالإضافة الى ذلك، يجب مراعاة احتياجات التحضير للمحاكمات، وتكاليف الدعم، والتشغيل اللازم لقاعة المحكمة التي ستستخدمها الدائرة الجديدة. وسيلزم نحو ١٢٥ موظفا إضافيا لهيئة الادعاء ومهام قلم المحكمة. وهذا يشمل الموظفين ونفقات مكتب المدعي العام من أجل استكمال التحقيقات وإعداد وتنفيذ إقامة الدعاوى، واحتياجات قلم المحكمة اللازمة لإدارة المحكمة، والترجمة التحريرية والشفوية، واللوازم، وتكاليف الشهود والدفاع، والأثاث والمعدات وموظفي الدعم الإداري. وتبلغ تكاليف هذه البنود ٦٠٠ ٩٩٦ ١٢ دولار لكامل السنة الميلادية.

١١ - وإن إضافة دائرة محاكمة ثالثة وما يتصل بها من دعم سيعجلان كثيرا بالانتهاء من ولاية المحكمة. ويرد في الجدول أدناه موجز بالتكاليف والموظفين الاضافيين المطلوبين.

(د) هناك دائرة محاكمة ثالثة مستبقاة مؤقتا لاستكمال محاكمة سيلبيتشي التي بدأت قبل انتخاب وتعيين القضاة الجدد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

(هـ) افترضت ميزانية عام ١٩٩٨ وجود ١٢ محتجزا بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه، مع ارتفاع العدد الى ٢٤ محتجزا خلال النصف الثاني من العام.

الكلفة السنوية المقدرة التي ستتحملها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل إنشاء دائرة محاكمة إضافية والانتفاع التام بقاعة محكمة ثالثة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نوع النفقات	المجموع
الدوائر	
مرتبات القضاة والتكاليف العامة للموظفين	٨١٢,٠
نفقات المرتبات - دعم أعمال السكرتارية	٦٨,٩
نفقات المرتبات - الدعم القانوني	٢٧٢,٥
مجموع تكاليف الدوائر	١ ١٥٣,٤
مكتب المدعي العام	
تكاليف الموظفين	٣ ٢٥٣,٨
الخبراء الاستشاريون والخبراء	٨٠,١
سفر الموظفين	٣٥١,٣
مجموع تكاليف مكتب المدعي العام	٣ ٦٨٥,٢
قلم المحكمة	
تكاليف قلم المحكمة	
تكاليف الموظفين	٣ ٦٠٩,٢
الترجمة الشفوية والتحريرية	١ ٢٦٢,٢
سفر الموظفين	٦٠,٠
مجموع تكاليف قلم المحكمة	٤ ٩٣١,٤

نوع النفقات	المجمـــــوع
نفقات أخرى تتصل بالمحكمة	
تكاليف الشهود	٥٤٥,٧
هيئة الدفاع	٢ ٤٠٠,٠
مجموع التكاليف المتصلة بالمحكمة	٢ ٩٤٥,٧
نفقات الدعم الإداري	
الاتصالات	٢٢٦,٩
خدمات متنوعة	٦٥,١
اللوازم	٢٨٢,٢
اقتناء المعدات	٨٦٠,١
مجموع تكاليف الدعم الإداري	١ ٤٣٤,٣
المجموع الكلي	١٤ ١٥٠,٠

- - - - -